

الصكوك الاسلامية كآلية لتفادي عجز الميزانية العامة مشروع ميناء الوسط-شرشال- نموذجاً

Islamic Sukuk as a Mechanism To Avoid General Budget Deficits

" The Port Of Cherchell Project "

سعيدة طيب¹ ، أحمد قداري²

SAIDA Tayeb¹, AHMED Kadari²

¹ المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، saida.tayeb@cu-relizane.dz

² المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، Ahmed.kadari@cu-relizane.dz

تاريخ القبول: 2020-06-10

تاريخ الاستلام: 2020-04-22

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تقديم اهمية الاعتماد على الصكوك الاسلامية كأحد المنتجات الاسلامية التي يمكن ان تعقد عليها الدولة الجزائرية الآمال في تغطية عجز ميزانيتها في ظل الاقتصاد الاسلامي، وقد تم في هذه الدراسة تطبيق هذه الآلية في تمويل مشروع ميناء شرشال كنموذج لتبيان مدى فعاليتها مقارنة بالتمويل التقليدي. ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام اسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلنا الى ان الصكوك الاسلامية كفيلة بتمويل عجز الميزانية العامة للدولة وهذا من خلال تمويل المشاريع الكبرى ، بالإضافة الى امكانية الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.(الامارات-السودان)

كلمات مفتاحية: الصكوك الاسلامية؛ الميزانية العامة؛ الإيرادات العامة؛ النفقات العامة؛ مشروع ميناء شرشال

تصنيف JEL: H61؛ G23؛ G31

Abstract:

In this study, we seek to emphasize the importance of relying on Islamic Sukuk as an Islamic product allowing the Algerian state to fill its budget deficit in the Islamic economy. This mechanism was used to finance the port of Cherchell as a model demonstrating its effectiveness. Compared to conventional financing. In order to achieve the objective of this study, the method of the descriptive analytical method, To achieve the objective of this study, a descriptive and analytical approach was used and we concluded that Islamic bonds are capable of financing the deficit of the public budget of the state, by financing large projects, was used and we were able to take advantage of the experiences of countries in this field, such as Sudan and the United Arab Emirates.

Keywords: Islamic Sukuk ; budget général ; General revenue ; expenditure; Project Port cherchell

Jel Classification Codes : H61 ؛G3 ؛G31

¹المؤلف المرسل: طيب سعيدة، الإيميل: saida.tayeb@cu-relizane.dz

1. مقدمة:

تسعى كثير من الدول من خلال سياستها الانفاقية والضريبية الى تحقيق اهداف اقتصادية بما يضمن استقرار اقتصادي معين وتختلف فعالية هذه السياسات من دولة الى اخرى وعلى حسب مصادر الايرادات التي تعتمد عليها. فالجزائر مثلا تعتمد في مصادر الايرادات العامة لديها على الجباية البترولية التي تحظى بحصة معتبرة من اجمالي الايرادات العامة على حساب الجباية العادية، و الجباية البترولية هي بدورها مرهونة بأسعار البترول التي تعرف تذبذبا من فترة الى اخرى وهذا ما يجعل الايرادات العامة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسوق النفط، ومن هنا تصبح الميزانية العامة معرضة للعجز، حيث تكون الايرادات العامة اقل من النفقات العامة، ولتفادي هذا العجز تسعى كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهناك من الدول من يحاول اختيار مصادر اخرى للإيرادات، وهناك من يحاول ترشيد الانفاق العام، ويتم هذا الاخير من خلال احلال اليات اخرى بدل تدخل الدولة.

إشكالية الدراسة: هل يمكن للصكوك الاسلامية ان تساهم في تفادي عجز الميزانية العامة؟. وتندرج ضمن هذا التساؤل مجموعة من الاسئلة الفرعية تتمثل في:

التساؤلات الفرعية:

أ. كيف يمكن تمويل العجز الموازي؟

ب. هل يمكن الاعتماد على التمويل الاسلامي كبديل للتمويل التقليدي؟

ج. هل يمكن ان تصبح الصكوك الاسلامية كسبيل لتمويل المشاريع؟

فرضيات الدراسة:

1- للصكوك الإسلامية دور مهم في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل مشاريع.

2- تساعد الصكوك الاسلامية في تفادي الاستدانة.

3- العجز الموازي لن يعالج الا من خلال المالية الاسلامية، ويمكن ان تخفض من الانفاق العام.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: حول كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للباحث: زواق الحواس دراسة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول المنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، يومي 5،6 ماي 2014 حيث تطرق الكاتب الى التأصيل النظري للصكوك الاسلامية وكفاءتها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وقد سعى من خلال ذلك المفارقة بين السندات والصكوك الاسلامية، بالاضافة الى عرض وتقييم التجربة السودانية في استخدام الصكوك الاسلامية والدروس المستفادة منها.

الدراسة الثانية: للباحثة هناء محمد هلال الحنيطي دور الصكوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، دراسات العلوم الادارية، العدد 2-2015 حيث هدفت هذه الدراسة الى ترشيد دور الصكوك الاسلامية في التنمية لاقتصادية حيث ركزت هذه الدراسة على التقارير المالية المنشورة في بنك دبي الاسلامي خلال فترة 2007-2013، ولعل من اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة وجود تذبذب في معدلات نمو نسبة الاستثمار للصكوك وحدوث

انخفاض في نسبة التمويل للصكوك في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة وهذا ما يعني مساهمة نسبة التمويل للصكوك في الناتج المحلي الاجمالي كان ضئيلاً.

الدراسة الثالثة: للباحث سامح كامل الغزالي: معوقات اصدار الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل المشاريع الاقتصادية دراسة تطبيقية على مؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير جامعة الاسلامية غزة حيث تعرضت هذه الدراسة الى الاهمية الاقتصادية للصكوك الاسلامية والاسباب التي تدعو الى الاعتماد على هذا النوع من الصكوك. وكذا تجارب معاصرة لإصدار الصكوك الاسلامية مع تحديد رؤية مستقبلية لتطوير هذه الصكوك.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تميزت دراستنا في دراسة احدى ادوات المنتجات الاسلامية المعاصرة وهي الصكوك الاسلامية كآلية لتفادي عجز الميزانية العامة باسقاطنا الدراسة على مشروع ميناء الوسط-شرشال- نموذجاً فاغلب الدراسات السابقة تناولت الجانب الوصفي فقط، ولم تدرس من ناحية عملية وتطبيقية مدى تحقيق التجربة للأهداف المرجوة منها.

2. مفاهيم اساسية حول الصكوك الاسلامية والعجز الموازني

2.1- التأسيس النظري للصكوك الاسلامية

2.1.1- تعريف الصكوك الاسلامية: تعرف الصكوك الاسلامية على انها من بين اهم الادوات التمويلية الاسلامية التي يمكن ان توفر احتياجات التنمية الاقتصادية الحقيقية .

يمكن تسمية عملية اصدار الصكوك الاسلامية بالتصكيك ، حيث كانت تسمى فيما سبق بالتوريق والتسديد، وهذا من خلال النهج الذي ارتكز عليه المعيار الشرعي رقم 17 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الاسلامية (ناصر، 2014)

تعرف الصكوك الاسلامية ايضاً على انها عبارة عن تحويل لمجموعة من الاصول التي تنتج دخولا غير سائلة الى صكوك قابلة للتداول ويتم بعد ذلك بيعها في الاسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول. (حميد، 2014)

وقد عرفها مجمع الفقه الاسلامي الدولي على انها اداة استثمارية تعتمد على تجزئة راس المال الى حصص متساوية وهذا من خلال اصدار صكوك مالية براس مال وهذا على اساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء اصحابها (بريكة و مرابطي، جوان 2017)

من خلال التعاريف نصل الى ان الصكوك الاسلامية تتحمل الربح كما يمكنها ان تتحمل الخسارة.

2.2.1- نشأة الصكوك الاسلامية: ظهرت الصكوك الاسلامية لأول مرة في ماليزيا، حيث اصدرها شيل م.د.س (ماليزيا) Shell MDS(Malays2e) سنة 1990، ولم يل اصدار شيل اي اصدار في ماليزيا الى غاية 2001 وتم في هذه السنة اصدار صكوك من خلال العديد من المؤسسات من بينها مجلس الشؤون الاسلامية السنغافوري وحكومة البحرين لتلي بذلك شركة قوئري ماليزيا (Guthr2e Malays2a).

وفي هذه الفترة تنامي اصدار الصكوك سنة 2006 بنسبة 1.45% مقارنة بسنة 2005 لتصل الى 47 مليار دولار (اكرام و بوهراوة، 2010)

2.3.1- خصائص الصكوك الاسلامية: تتميز الصكوك الاسلامية عن الصكوك الاخرى المختلفة حيث تختص بما

يلي:

أ. تقوم على الربح والخسارة: حيث ان المشتركين يتقاسمون الربح والخسارة، حيث تمنح لمالكها حصة من الربح، ولا يمكن منح نسبة محددة مسبقا من قيمتها الاسمية، حيث ان حصة الارباح تحدد نسبة معينة عند التعاقد، حيث ان مالكوها يشاركون الغنم ويتحملون الغرم وهذا وفق قاعدة الغنم بالغرم (امية و التونسي، العدد الاول 2017)

ب. التداول يتحدد وفق الضوابط شرعية وهذا من اجل تداول الاصول والمنافع. (صالح، 2012)

ج. يلزم صاحب الصك بتحمل المخاطر الاستثمار كاملة ولا ضمان لراس المال حاملي الصكوك، ويمكن شرعا ضمان طرف ثالث شريطة ان يكون منفصلا في شخصيته ومستقلا في ذمته المالية عن طرفي العقد. (السايحي و الحجوي، 2005)

د. الصكوك الاسلامية تخصص حصيلة الاكتتاب فيها للاستثمار في مشاريع وانشطة تتوافق مع احكام الشريعة. (خير الدين و رفيق، 2012)

هـ. تداول الصكوك الاسلامية عبر سوق الاوراق المالية في اطار الشروط والضوابط الشرعية لتداول الاصول والمنافع. و. تعتبر الصكوك الاسلامية على انها آلية لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية وهذا كبديل للاعتماد على الدين العام او سندات الخزينة.

ز. يعتبر الصك حصة شائعة في ملكية حقيقية، تصدر بفتات متساوية القيمة لإثبات حق مالكة فيما يمثله الصك من حقوق والتزامات مالية (يونس، المجلد 28، العدد 1، 2014).

2.4.1- انواع الصكوك الاسلامية: هناك العديد من انواع الصكوك الاسلامية اهمها:

أ. صكوك السلم: هي عبارة عن صكوك متساوية القيمة يتم اصدارها من اجل جمع راس المال السلم، وبالتالي تصبح سلعه السلم مملوكة لصاحب الصكوك. 2015 (الغزالي، 2015)

ب. صكوك المشاركة: هي عبارة عن صكوك، الغرض منها انشاء مشروع او تمويل نشاط معين، حيث يتحمل كل من القرض والمستثمر الربح والخسارة، حيث تتم ادارة هذا المشروع وفقا لمنطق المضاربة (بريكة و مرابطي، جوان 2017)

ت. صكوك الوكالة: هي ايضا عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات او انشطة تدار على اساس الوكالة بالاستثمار، حيث يعين وكيل عن حملة الصكوك (امية و التونسي، 2017)

أ. صكوك الاجارة: هي وثائق متساوية تم اصدارها في شراء عين مؤجرة او قابلة للتأجير او شراء منفعة عين حاضرة او موصوفة في الذمة (ناصر، 2014)

ب. صكوك الاستصناع: تمثل الصكوك الاستصناع بيع سلعة مؤجلة بثمن معجل، والسلعة هي عبارة عن ديون عينية حيث انها موصوفة تثبت في الذمة، غير انه يجوز تأجيل ثمنها، وتعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع او التداول في حالة اصدار الصك من قبل احد الطرفين. (الحنيطي، دور الصكوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية، المجلد 42، العدد 2، 2015).

ت. صكوك المزارعة: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لتمويل مشروع بناء على عقد المزارعة، ويحق بذلك لحامل الصك الحصول على حصة من المحصول بناء على العقد المبرم.

ث. صكوك المساقاة: هي عبارة عن وثائق متساوية تستخدم لسقي الاشجار المثمرة والانفاق عليها منذ بداية المحصول الى غاية جني الثمار ويحصل بذلك حامل الصك على حصة من الثمار (خير الدين و رفيق، 2012)
ح. صكوك المغارسة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة يحصل عليها حلة الصكوك على جزء من الثمار بحسب بنود العقد(خير الدين و رفيق، 2012)

2.2- عموميات حول العجز الموازي:

2.1.2- مفهوم عجز الموازنة العامة: يعرف عجز الموازنة العامة على انه عدم قدرة الايرادات العامة على مجابهة النفقات العامة اي زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة، وقد عرف ايضا صندوق النقد الدولي العجز الموازي على انه زيادة النفقات الجارية على الايرادات الجارية، كما يعرف ايضا من جهة اخرى العجز الهيكلي على انه الوضعية التي تدعو الى استمرار العجز المالي لسنوات متتالية وبصورة مستمرة (سالم، المجلد 18، العدد 68 2012)
يعرف ايضا العجز الموازي على انه رصيد موازي سالب تكون فيه نفقات الدولة اعلى من ايراداتها (لحسن، 2013-2014)

2.2.2- اسباب العجز في الموازنة العامة: هناك العديد من العوامل الداعية الى حدوث العجز الموازي من خلال زيادة النفقات العامة، وهناك عوامل ايضا داعية الى تقليص حجم الايرادات العامة من جهة اخرى.

أ- العوامل الداعية الى زيادة حجم الانفاق العام: من بين اهم العوامل هي: (الحواس، 6، 5 ماي 2014)
✓ التضخم وما يمكن ان يحدثه من تدهور في قيمة النقود، حيث يؤدي ذلك الى تزايد تكلفة شراء الاحتياجات السلعية والخدمات التي تحتاجها الدولة بغرض تأدية وظائفها التقليدية.
✓ تزايد اعباء الدين تظهر ضمن النفقات، فالتراكم الديون الذي يمكن ان يحصل مستقبلاً لا يؤدي الى تفاقم الديون وبالتالي تكاد تفقد السياسة الانفاقية اهدافها الاقتصادية والمالية الاساسية.
✓ لجوء الدولة الى سياسة التمويل بالعجز وذلك من اجل تمويل العجز الحاصل في الميزانية العامة، والذي يكون في غالب الامر عن طريق طبع النقود.

ب- العوامل الداعية الى تقليص حجم الايرادات العامة: (الحواس، 6، 5 ماي 2014)
✓ انخفاض اسعار المحروقات التي تقوم الكثير من الدول النامية بتصديرها .
✓ ظهور المشاكل الضريبية من بينها الغش والتهرب الضريبي.
✓ عدم مرونة المنظومة الضريبية، حيث ان هذه الاخيرة لا تتماشى مع عصرنة الاقتصاد وكذا متطلبات التنمية وكذا دون مراعاة هيكل الايرادات العامة الذي يتغير على حسب التغير الذي يمكن ان يحصل في اقتصاد الدولة.
✓ خروج السيولة النقدية عن الدائرة الرسمية، وبالتالي يفتح المجال للاقتصاد الموازي ليتصرف في سيولة لو استغلت في الاقتصاد الرسمي ، فكان ذلك اكفا بالنسبة للسياسة الضريبية.
✓ الافراط في استخدام الاعفاءات والتحفيزات الضريبية.

2.3- انواع العجز في الموازنة:

✓ العجز الجاري: ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يتبقى تمويله بالاقتراض ويقاس ذلك من خلال اظهار الفرق الاجمالي من مجموع انواع الانفاق والايادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الانفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة. (الجابري، 2016)

✓ العجز الشامل: هو عبارة عن الفرق السالب بين اجمالي النفقات العامة مشتملة لمدفوعات الفوائد وغير مشتملة على مدفوعات امتلاك الديون الحكومية، وبين الايرادات الحكومية متضمنة الايرادات الضريبية وغير الضريبية، وغير مشتملة على الدخل من الاقتراض، فهذا النوع من العجز يشمل الجهاز الحكومي وجميع الهيئات الحكومية المختلفة. (المطلب، 2003)

✓ العجز الاساسي: يتشكل العجز الجاري بناء على مفهوم فوائد الديون غير ان الديون هي في حقيقة الامر من قبيل الماضي وبالتالي فان الفوائد المفروضة هي لا تتعلق بالوقت الحالي، ومن هنا يعمل العجز الاساسي على استبعاد هذه الفوائد. (الجابري، 2016)

✓ العجز الهيكلي: يحاول هذا النوع من العجزات بإزالة الاثر العوامل المؤقتة التي يمكن ان تؤثر على الموازنة العامة للدولة والتي هي عبارة عن عوامل طارئة او مؤقتة يمكن ان تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الاسعار. (البواب، 2000)

3. المالية العامة في الجزائر

تعرف المالية العامة على انها مجموعة من القواعد التي يجب على الهيئات والحكومات ان تنفذها وهذا من خلال تحديد نفقات عامة وتأمين الموارد اللازمة لتغطية هذه النفقات ، والجزائر تستخدم ماليتها العامة من خلال قانون المالية.

3.1- تطور العجز الموازي: من خلال الجدول رقم 01 يظهر ان الفترة محل الدراسة 2013-2018 عرفت عجوزات في ميزانيتها عامة، لكن تختلف من سنة الى اخرى حيث ان اعلى عجز كان في سنة 2015 وهذا نتيجة لانخفاض الايرادات النفطية نتيجة لانخفاض اسعار البترول وكذا نتيجة لارتفاع في النفقات العامة وخاصة نفقات التجهيز، حيث من خلال قانون المالية 2015 باشرت الدولة في تنفيذ المشاريع التنموية للخماسي 2015-2019.

كانت الدولة تمول العجز الحاصل في ميزانيتها العامة عن طريق صندوق ضبط الموارد الذي يتم تمويله من خلال فائض الجباية البترولية، وقد تعرض هذا الصندوق يعد الازمة النفطية الى المشاكل، وفي اوت 2017 اصبح رصيد الصندوق معدوما.

اما في 2016 فكان العجز منخفضا مقارنة ب 2015 و 2014، وكان ذلك نتيجة لتجميد مجموعة من المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية وهذا نتيجة لانخفاض اسعار البترول.

ومن هنا نستخلص ان الدولة فقدت الهدف الاقتصادي من السياسة المالية هو تحقيق وتفعيل التنمية الاقتصادية بخلق مشاريع تنموية مختلفة، واهتمت فقط بمحاولة الوصول الى الهدف المالي وهو محاولة تفادي الفارق الكبير بين النفقات العامة والايادات العامة.

3.2 واقع الايرادات العامة في الجزائر

1- تطور الايرادات العامة خلال الفترة 2013-2018. من خلال الجدول رقم 02 يتضح ان الايرادات العامة عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2013-2018، لكن معدل التغير غير كاف للتخلص من عجز الميزانية العامة، وهذا

نتيجة الزيادة في المستوى العام للأسعار التي تحول السياسة الضريبية دون القيام بدورها الحقيقي في اقتصاد اي دولة والمعرفة ما يمكن ان يضمن الاستدامة لمستوى معين من الايرادات العامة سوف يتم الحديث عن هيكل الايرادات العامة.

2- هيكل الايرادات العامة:

أ. تطور الجباية البترولية: يظهر من خلال الشكل رقم 01 ان الجباية البترولية تخص بحصة معتبرة من اجمالي الايرادات العامة، وهذا دليل ان السياسة المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمحروقات، حيث ان تحقيق مبدا التوازن مرهون بانخفاض وارتفاع اسعار البترول.

ففي سنة 2014 انخفضت الجباية البترولية بنسبة 11.58% مقارنة بسنة 2013، وهذا نتيجة للانخفاض وكذا لأسعار البترول على اثر الازمة النفطية، ليستمر بذلك الانخفاض في حصة الجباية البترولية من اجمالي الايرادات العامة، لتعاود الارتفاع في سنة 2017 بنسبة 5.34% مقارنة بسنة 2014.

اما سنة 2018 فقد قاربت نسبة الجباية البترولية على ما كانت عليها قبل الازمة 2014، ومن هنا يمكن ان نقول ان السياسة الضريبية تبقى مرهونة بطبيعة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على المحروقات كأساس لدخله.

ب. تطور الجباية العادية: تعرف الضرائب الغير المباشرة على انها البارومتر الذي يمكن من خلاله ان تقيس الاداء الاقتصادي، لما كانت نسبة الضرائب الغير المباشرة مرتفعة فهو اشارة على ان الاقتصاد يميل الى التنوع، فالضرائب الغير المباشرة في الجزائر تعرف مستويات مختلفة، اما فيما يتعلق بالضرائب المباشرة كقيمة فقد شهدت ارتفاعا ابتداءً من اول سنة محل الدراسة 2013، حيث ارتفعت القيمة سنة 2014 بنسبة 100% مقارنة بسنة 2013، ليستمر الارتفاع الى ان وصل الى نسبة 666.66% سنة 2018 مقارنة بسنة 2013، اما فيما يتعلق بالضرائب الغير المباشرة كنسبة من اجمالي الموارد العادية فقد عرفت متدنية جدا حيث عرفت نسبة الضرائب الغير المباشرة سنة 2013 بما يقارب 0.06% لترتفع الى 0.11% سنة 2014 واستمر هذا الارتفاع الى ان وصل الى 2.54% سنة 2018. (الجدول رقم 03)

يمكن القول ان جهود الدولة مستمرة في الانتقال الى التنوع الاقتصادي لكن هذا غير كاف الى الخروج على المستوى المتوسط من تبعية الاقتصاد الجزائري من تبعية المحروقات.

3.3 النفقات العامة في الجزائر

تصنف النفقات العامة في الجزائر الى صنفين رئيسيين هما: النفقات التسيير ونفقات التجهيز بحيث تقسم كل بدوره الى عدة ابواب.

تظهر فعالية السياسة الاقتصادية للدولة من خلال معرفة مدى اهتمام بالنفقات التسيير او نفقات التجهيز، فكلما كانت نفقات التسيير اقل من نفقات التجهيز كلما كانت السياسة الاستثمارية اكثر فعالية والعكس صحيح. فبالنسبة للجزائر ومن خلال الفترة 2013-2018، نجد ان نفقات التجهيز دائما اقل بكثير من نفقات التسيير، ففي سنة 2013 شكلت نفقات التجهيز نسبة 34.06% من اجمالي النفقات العامة، لترتفع هذه النسبة الى ما يقارب 36.79%.

عرفت نفقات التجهيز اقل نسبة خلال هذه الفترة في 2017 حيث وصلت الى 23.19%، وهذا نتيجة لإقدام الدولة على تجميد مجموعة من المشاريع التنموية، وهذا بغرض تقليص العجز الحاصل في الميزانية العامة، ومن هنا تنازلت السياسة المالية عن هدفها الاقتصادي وركزت على هدفها المالي فقط.

أما من خلال دراستنا نرى أنه من الممكن ان تعتمد الدولة على بديل اخر يمكن ان يحقق هدفا اقتصاديا وذلك بتنفيذ معظم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وكذا يجد من عجز الموازنة العامة الا وهو الصكوك الاسلامية، حيث من خلالها نقترح ان تقوم هذه الاخيرة بتمويل مشروع تنموي كبير الا وهو ميناء الوسط -شرشال-. (الجدول رقم 04)

4.تمويل مشروع ميناء الوسط بالصكوك الاسلامية واثر ذلك على المالية العامة

يعتبر ميناء الوسط شرشال من بين اكبر ثلاثين ميناء في العالم، اذ انه سيسهل قطبا مهما للتنمية الاقتصادية حيث سيتمكن من اجراء مبادلات تجارية مع افريقيا.

يحتوي هذا الميناء على 23 رصيفا يسمح بمعالجة 6.5 مليون حاوية و 25.7 مليون طن من البضائع سنويا. حيث يشتغل وفق نظام البناء والتشغيل والنقل وهذا مقابل 3.3 مليار دولار.

ففي الوقت الذي باتت الجزائر غير قادرة على تمويل مشاريعها ، لجأت الى الاقتراض من الحكومة الصينية لتمويل هذا المشروع، والذي يتحمل فيما بعد الحكومة الجزائرية خدمة الدين لهذا القرض.

1- الصكوك الاسلامية اللازمة لتمويل هذا المشروع: يكلف مشروع ميناء الجزائر وسط ما يقارب 3.3 مليار دولار، ولو حسبنا هذه القيمة بالدينار ووفقا لسعر الدولار مقابل الدينار والذي يحدد ب 1 دولار = 117.82 دينار نجد ان الكلفة الاجمالية للمشروع بالدينار تقدر ب 388.806.000.000 دينار اي = 389 مليار دينار.

اذ يمكن ان يتحدد قيمة الصك ب خمسة مليون دينار.

ومن هنا يمكن ان نحدد عدد الصكوك المستخدمة لإنجاز هذا المشروع، وذلك وفق العملية الحسابية الآتية:

عدد الصكوك = التكلفة الاجمالية /قيمة الصك

$$77761.2 \text{ صك} = 5.000.000 \div 388.806.000.000$$

اذن عدد الصكوك = 77762 صك وهو كاف لإنجاز مشروع ميناء الوسط بوفاريك.

2.1- العائد المتوقع للمشروع ميناء الوسط -شرشال-:

أ. انزال واركاب الحاويات: حيث تقوم المؤسسة المينائية بإنزال واركاب الحاويات مقابل مبالغ سوف تتحدد من خلال الجدول ادناه.

من خلال الجدول رقم 05 يتضح ان انزال واركاب الحاويات يكلف رسوم تختلف من حاوية الى اخرى وكذا حسب الوقت الذي تم فيه الانزال او الاركاب.

فمثلا نجد الحاويات التي حجمها يقارب 20 قدم تحدد الكلفة الانزال والاركاب ب 4300 دج، هذا في الاوقات والايام العادية، بينما في الايام الجمعة والليل نجد ان الرسوم تزيد ب 50% حيث تصل القيمة الى 6450.

اما فيما يتعلق بحاويات 40 قدم، فنجد ان الرسوم تقارب 6500 دج، اما في الايام الاخرى (الجمعة، وايام المناسبات)، فنجد ان القيمة تصل الى 9750.

ب. تحويل الحاويات: حيث تقوم ايضا عمال المؤسسة المينائية الى تحويل الحاوية من رصيف الى اخر وهذا ما يتم توضيحه في الجدول رقم 06 .

من خلال الجدول رقم 06 يظهر ان تكاليف تحويل الحاوية يتلف ايضا من حاوية الى اخرى، حيث نقل او تحويل الحاوية ذات الحجم 20 قدم يكلف 2500 دج، واما الحاوية ذات الحجم 40 قدم فتكلف 3000 دج كمصاريف تحويل

، هذا بالنسبة للأيام العادية للعمل، اما فيما يتعلق بالأيام الغير عادية، كالجمعة وايام المناسبات ، حيث تتضاعف تكلفة التحويل بما يقارب 50%.

ت. حراسة الحاويات: حيث تمنح المؤسسة المينائية رسوم نتيجة تأمين هذه الحاويات وحراستها، حيث تقدر الرسوم ب 70 دج للحاوية خلال اليوم.

ث. تعريفات فرق العمل المكلفة بالتحويل: يشير الجدول رقم 07 الى ان المؤسسة المينائية تكلف فرقة عمل الى انتقاء الحاويات، حيث تقوم بالعمل خلال اليوم، وهذا ما يكلف مبلغ 1700 دج في الايام العادية و 3400 دج في الايام الغير العادية، حيث اننا نتوقف ان هذه الفرقة تقوم بانتقاء 50 حاوية في اليوم كمتوسط حسابي سنوي، وبالتالي فتكلفة الانتقاء للحاوية الواحدة يمكن حسابها من خلال قيمة المبلغ المخصص لكل فرقة على متوسط الحسابي للحاويات وهو 50 حاوية، ومن هنا تصل التكلفة الوحيدة للحاوية في الايام العادية الى 340 دج.

اما في الايام الاخرى فتصل تكلفة انتقاء الحاوية الى 640 دج للحاوية الواحدة.

ج. تعريفات رفع الحاوية: حيث تقوم ايضا المؤسسة المينائية بتحصيل رسوم على رفع الحاويات وهذا ما يوضحه الجدول رقم 08:

فمن خلال الجدولين 08، 09 يظهر ان التكاليف المخصصة لرفع الحاوية تختلف من حاوية الى اخرى وذلك حسب حجم الحاوية، حيث ان الحاوية ذات 20 قدم تصل تكلفة الرفع الى 6500 في الايام العادية و 9750 في الايام الغير العادية.

اما الحاوية ذات 40 قدم فتصل التكلفة الى 8000 دج في الايام العادية و 12000 دج في الايام غير العادية. اما معالجة الحاويات فتحدد تكلفتها ب 3000 دج للحاوية ذات 20 قدم، و 4000 دج للحاوية ذات 40 قدم، هذا في الايام العادية، اما في الايام غير العادية فتعرف التكلفة ب 4500 دج للحاوية ذات 20 قدم و 6000 دج للحاوية ذات 40 قدم.

3.1- الفوائد الاجمالية لميناء الوسط -شرشال-: لنفرض ان مجموع الحاويات المتوقع وصولها الى ميناء الوسط شرشال وهي 6.5 مليون حاوية، حيث تقوم بقسمة هذا العدد بين الحاويات ذات 20 قدم وحوايات ذات 40 قدم، اذ يستقبل ميناء الوسط شرشال 3 ملايين ومائتي وخمسون الف حاوية ذات 20 قدم. نفس العدد بالنسبة للحاوية ذات 40 قدم. وايضا نتوقع 75% من الحاويات تكون في الايام العادية و 25% المتبقية تكون في الايام غير العادية.

1. الفوائد المتعلقة باركاب وانزال الحاويات:

أ. بالنسبة للحاويات ذات 20 قدم:

1- في الايام العادية: حيث نحدد عدد الحاويات التي تصل الميناء في الايام العادية و هي 75% منها.

$$\text{حاوية } 2437000 = \frac{3250000 \times 75}{100}$$

اذن تكلفة الانزال والاركاب للحاوية الواحدة هي 4300 دج، ومن هنا نجد العائد الاجمالي لعملية الازكاب والانزال

لحاويات 20 قدم وهو:

$$10.479.100.000 \text{ دج} = 4300 \times 2437000$$

2- في الايام الغير العادية: عدد الحاويات التي تكون في الايام غير العادية وهي 25% من اجمالي حاويات ذات 20 قدم وهي:

$$3250000 \text{ حاوية} \times 25 = \frac{812500 \text{ حاوية}}{100}$$

تكلفة الاركاب والانزال للحاويات (20 قدم) في الايام غير العادية كالآتي:

$$5.240.625.000 \text{ دج} = 6450 \times 812500$$

العائد الاجمالي لعملية الاركاب وانزال الحاوية ذات 20 قدم هو:

$$15.719.725.000 \text{ دج} = 5.240.625.000 + 10.479.100.000$$

ب. الحاويات ذات 40 قدم:

1- في الايام العادية: عدد الحاويات داخل الميناء في هذه الايام تصل الى 75%، حيث ان عدد الحاويات تصل الى 2.437.000 حاوية.

تكلفة انزال واركاب الحاوية في الايام العادية تصل الى 6500 دج للحاوية التي تدخل الى الميناء في الايام العادية

هو:

$$15.840.500.000 \text{ دج} = 6500 \times 2.437.000$$

2- في الايام غير العادية: تصل عدد الحاويات ذات 40 قدم في الايام غير العادية الى 812500 حاوية.

ومن هنا يصل العائد الى :

$$7.921.875.000 \text{ دج} = 9750 \times 812.500$$

اذن فالعائد الاجمالي لاركاب وانزال للحاوية ذات 40 قدم تصل الى ما يلي:

$$23.762.375.000 \text{ دينار} = 7.921.875.000 \text{ دج} + 5.840.500.000 \text{ دج}$$

ومن هنا نصل الى العائد الاجمالي لعملية الانزال والاركاب لكل من حاويات 20 قدم و 40 قدم الى ما يلي:

$$15.719.725.000 \text{ دج} + 23.762.375.000 \text{ دج} = 39.482.100.000 \text{ دج}$$

2. العوائد الاجمالية لتحويل الحاويات:

أ. الحاويات ذات 20 قدم:

1- في الايام العادية: حيث تصل عدد الحاويات التي تقوم بتحويلها في الايام العادية الى 2.437.000 حاوية

وبالتالي فالعائد على عملية تحويل الحاوية يتحدد من خلال ضرب عائد كل حاوية ذات 20 قدم وهو 2500 دج ضرب عدد الحاويات ذات 20 قدم وهو 2.437.000 حاوية.

اذن العائد يتحدد كالآتي:

$$6.092.500.000 \text{ دج} = 2500 \times 2.437.000$$

2- الايام غير العادية: تتحدد عدد الحاويات التي يتم تحويلها في الايام غير العادية ب 812500 حاوية، اذن

العائد لهذه العملية يتحدد كالآتي:

$$3.046.875.000 = 3750 \times 812500 \text{ دج}$$

من هنا يمكن احتساب العائد الاجمالي لعملية تحويل الحاويات ذات ال 20 قدم بما يلي:

$$9.139.375.000 \text{ دج} = 3.046.875.000 \text{ دج} + 6.092.500.000 \text{ دج}$$

ب. الحاويات ذات 40 قدم:

1- في الايام العادية: يحتسب العائد لهذه العملية في الايام العادية للحاويات ذات 40 قدم من خلال ما يلي:

$$2.437.000 \text{ دج} \times 3000 \text{ دج} = 7.311.000.000 \text{ دج}$$

2- في الايام غير العادية: عدد الحاويات ذات 40 قدم التي تحول في الايام غير العادية : 812.000 حاوية.

وبالتالي فالعائد يصل الى:

$$3.654.000.000 = 4500 \times 812.000 \text{ دج}$$

اذن فالعائد الاجمالي لعملية تحويل الحاويات ذات 40 قدم هو:

$$10.965.000.000 \text{ دج} = 3.654.000.000 \text{ دج} + 7.311.000.000 \text{ دج}$$

ومن هنا نصل الى العائد الاجمالي لعملية تحويل الحاويات ذات 20 قدم وذات 40 قدم من خلال ما يلي:

$$20.104.375.000 \text{ دج} = 10.965.000.000 \text{ دج} + 9.139.375.000 \text{ دج}$$

3. رسوم رفع الحاويات:

أ. الحاويات ذات 20 قدم:

1- في الايام العادية: دائما يتحدد عدد الحاويات التي يتم رفعها في الايام العادية الى 2.437.000 حاوية والعائد

المخصص نتيجة لرفع كل حاوية هو 6500 دج وبالتالي العائد الاجمالي نتيجة القيام بهذه العملية هو:

$$2.437.000 \text{ حاوية} \times 6500 = 15.840.500.000 \text{ دج}$$

3- في الايام غير العادية: عدد الحاويات التي يتم رفعها في الايام غير العادية هو 812500.

$$7.921.875.000 = 9750 \times 812.500 \text{ دج}$$

اذن العائد على الحاويات التي يتم رفعها خلال كل الايام تصل الى: 23.762.375.000 دج.

ب. الحاويات ذات 40 قدم:

1- في الايام العادية: يمكن تحديد العائد على الحاويات ذات 40 قدم التي ترفع خلال الايام العادية بما يلي:

$$2.43700 \text{ حاوية} \times 8000 = 19.496.000.000 \text{ دج}$$

2- في الايام غير العادية: يكون العائد على العمليات المتعلقة برفع الحاويات ذات 40 قدم هو:

$$812500 \text{ حاوية} \times 12000 = 9.750.000.000 \text{ دج}$$

اذن فإجمالي العوائد لعملية رفع لكل من حاويات 40 قدم هو:

$$29.246.000.000 \text{ دج} = 9.750.000.000 \text{ دج} + 19.496.000.000 \text{ دج}$$

اذن العوائد المتعلقة بعملية رفع الحاويات ذات 20 قدم و 40 قدم هي:

$$53.008.375.000 \text{ دج} = 23.762.375.000 \text{ دج} + 29.246.000.000 \text{ دج}$$

4. رسوم معالجة الحاويات:

أ. الحاويات ذات 20 قدم:

1- في الايام العادية: تصل عدد الحاويات ذات 20 قدم في الايام العادية الى 2.437.000 حاوية، اذن العائد

هو:

$$7.311.000.000 = 3000 \times 2.437.000 \text{ دج}$$

2- في الايام غير العادية: عدد الحاويات التي تعالج في الايام غير العادية هو: 812500 حاوية، اذن العائد هو:

$$3.656.250.000 = 4500 \times 812500 \text{ دج}$$

ب. حاويات ذات 40 قدم:

1- في الايام العادية: تقدر تكلفة معالجة الحاوية ذات 40 قدم في 4000 دج اذن فالعائد الاجمالي لهذه العملية

في الايام العادية هو:

$$4.875.000.000 = 4000 \times 2.437.000 \text{ دج}$$

2- في الايام غير العادية: يحسب العائد على الحاويات التي يتم معالجتها في الايام الغير العادية من خلال العملية

الحسابية الاتية:

$$4.875.000.000 = 6000 \times 812500 \text{ دج}$$

اذن العائد الاجمالي لهذه العملية لحاويات 40 قدم هو:

$$9748000000 \text{ دج} + 4875.000.000 = 14.623.000.000 \text{ دج}$$

اذن العائد الاجمالي لهذه العملية هو:

$$25599550000 \text{ دج} = 10967250000 \text{ دج} + 14.623.000.000 \text{ دج}$$

1- العائد على حراسة الحاويات: تقوم المؤسسة المينائية بحراسة الحاويات، حيث تكلف حراسة لكل حاوية بما

يقارب 70 دج لليوم الواحد، ولنفرض ان كل حاوية تبقى في الميناء لمدة ثلاثة ايام، اذن فتكلف الحراسة للحاوية الواحدة

خلال ثلاثة ايام هو 210 دج، ومن هنا يمكن ان نحدد العائد على حراسة الحاويات خلال سنة والمقدرة ب 6.5 مليون

حاوية هو:

$$6.500.000 \text{ حاوية} \times 210 \text{ دج} = 1.365.000.000 \text{ دج}$$

ومن خلال هذه ، يمكن ان نصل الى العائد المتوقع لميناء الوسط شرشال خلال سنة وهذا ما هو موجود في الجدول

رقم 10

الذي نبين من خلاله تقدير العائد الذي يمكن ان يتحصل عليه الميناء المشروع.

2- عوائد الصكوك الاسلامية: توصلنا فيما سبق الى ان عدد الصكوك الاسلامية يصل الى 77762 صك، وبناء

على العائد الاجمالي للميناء خلال سنة واحدة فإننا نقوم بعملية تقديرية، حيث ان قيمة الصك تسدد خلال 5 سنوات،

وبالتالي فان الجزء المقتطع لسداد قيمة الصك يتم حسابه كالآتي: $\frac{\text{الصك قيمة}}{\text{سنوات } 5}$

$$\text{دج } 1.000.000 = \frac{\text{دج } 5.000.000}{\text{سنوات } 5}$$

اما فيما يتعلق بعائد كل صك يحسب كالآتي:

$$\frac{\text{للميناء الاجمالي العائد}}{\text{عدد الصكوك}} =$$

$$\text{دج } 1.794.699 = \text{دج } 139.559.400.000 \div \text{صك } 77762$$

اذن بعد انقاص القيمة السنوية للصك والتي تقدر ب 1 مليون دينار نجد ان العائد السنوي على الصك هو: 794.699 دينار جزائري.

وبعد انقضاء 5 سنوات يصبح عائد الميناء تحت سيطرة الدولة فقط، وهذا ما يمكن ان يساهم الى حد كبير في تفادي الوقوع في عجز الميزانية العامة، وكذلك يمكن ان نتجنب من خلال الاستدانة التي تثقل كاهل الدولة على المستويين المتوسط والبعيد.

العائد الاجمالي لعملية المعالجة لحاويات ذات 20 قدم هو: 10.967.250.000 دج.

5. تحليل النتائج:

- يمكن للصكوك الاسلامية ان تخفض من الانفاق العام؛ فرضية صحيحة بحيث من خلال هذه الدراسة توصلنا الى امكانية استخدامها كأحد البدائل للحد من العجز في الميزانية التنموية لدولة.
- يمكن للصكوك الاسلامية ان تتفادى من خلالها الاستدانة؛ فرضية صحيحة حيث تعد الصكوك الاسلامية الية تسهم في تمويل نفقات مختلف المشاريع التنموية بدلا من اللجوء الى الاقتراض وما يترتب عليه من تبعيات ومشاكل، مثل مشروع ميناء الوسط بشرشال.
- العجز الموازي لن يعالج الا من خلال المالية الاسلامية. فرضية صحيحة استخدام الاساليب التمويل الاسلامية كفيل بتمويل عجز الميزانية العامة للدولة وهذا من خلال تمويل المشاريع الكبرى كمشروع مؤسسة ميناء شرشال

6. خاتمة:

تعاني الدولة عجز في ميزانية العامة بسبب تزايد نمو معدلات نفقات العامة مقابل تباطؤ معدلات نمو إيرادات العامة من جهة أخرى ، ويعد هذا المشكل من الاولويات التي تسعى أي دولة لمعالجته نظرا لارتباطه وتأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية... فعادة تلجأ الى اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام كأحد السبل لمعالجة هذا العجز ولكنه غير كاف لذا تسعى للبحث عن اساليب اخرى لتغطية هذا العجز كاستخدام الصكوك الاسلامية .

باعتبارها غير قادرة على تمويل مثل هذه المشاريع ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- تمويل المشاريع والنشاطات الاقتصادية وعجز الميزانية بالبدائل الاسلامية؛
- اللجوء الى التصكيك الاسلامي كبديل للاقتراض خاصة ان الدولة غير كافية وقادرة على تغطية النفقات العامة؛
- المنتجات الاسلامية خالية من الفوائد الربوية وكذا لا تؤثر على سعر الصرف باعتبارها تمويل داخلي؛

- ترشيد الانفاق العام لعلاج عجز الميزانية العامة في ظل الاقتصاد الاسلامي؛
- تعتبر المنتجات الاسلامية كبديل للأدوات التمويلية التقليدية التي ينجم عنها مشاكل، وهي كفيلة بتغطية العجز وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تمويل ميناء مكلف ينعكس على نفقات الدولة لابد من اللجوء الى استخدام الصكوك الاسلامية؛

التوصيات:

- ضرورة وعي الدولة بفشل والمشاكل المترتبة عن اساليب التقليدية في تمويل النفقات العامة وتغطية العجز بين ايراداتها ونفقاتها بواسطة الصكوك الاسلامية؛
- وضع تسهيلات جديدة لبدء في مشاركة التمويل الاسلامي مع الدولة للمعني قدما نحو تحقيق التنمية للبلد.
- استحداث هيئات خاصة في مجال اصدار الصكوك الاسلامية؛
- تثمين تجارب الدول في هذا المجال؛
- دعم الدولة لهذه المنتجات بتشجيعها من خلال قوانين ولوائح؛

7. المراجع:

1. اكرام جلال الدين & بوهراوة سعيد. (2010). ادارة السيولة في المصارف الاسلامية ، دراسة تحليلية نقدية. الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي المنعقد بمكة المكرمة. 18.19
2. البواب سيد. (2000). عجز الموازنة العامة للدولة، النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج. جامعة عين شمس -القاهرة. -ص، 14

3. ابتهاج حامد عبد الحي الجابر (2016). ماجيستير تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان. جامعة الرباط الوطني، ص، 29
4. الحنيطي هناء محمد هلال، (2015). دور الصكوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية. المجلد 42، العدد 2 دراسات العلوم الادارية. 557.
5. الحواس زواق، (2014). كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة. جامعة سطيف، ص، 9
6. السايحي وليد يوسف & الحاجي عبد الله يوسف (2005) صكوك الاستثمار الشرعية. المؤسسات المالية الاسلامية، معالم الواقع وافاق المستقبل، (كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة. ص، 938
7. الغزالي سامح كامل. (2015). معوقات اصدار الصكوك الاسلامية كاداة لتمويل المشروعات الاقتصادية. كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ص، 24
8. عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الوطني. مجموعة النيل العربية القاهرة، ص، 77
9. محمد امية عبد الحكيم & التونسي عبد اللطيف البشير، العدد الاول (2017) مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة التمويلية في ليبيا. جامعة صبراتة العلمية. 35.
10. بريكة السعي & مرابطي سناء (جوان 2017) دور الصكوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية تجربة السودان نموذجا. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. 186، 185.
11. خير الدين معطى الله & ترياق رفيق. (2012). الصكوك الاسلامية كاداة لتمويل مشاريع الاقتصادية. الملتقى الدولي الاول حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة قلمة. ص 242. 241. .
12. رومي حميد. (2014). الصكوك الاسلامية واقع وافاق. الملتقى الدولي الثالث : دور المالية الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الصكوك الاسلامية والصكوك الوقفية صفاقس-تونس-.، (ص، 03).
13. سالم عبد الحسن سالم (2012) عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الاشارة للعراق للمدة -2002-2012، المجلد 18، العدد 68 مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العراق، ص 295.
14. سليمان ناصر. (2014). الصكوك الاسلامية كاداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدة امكانية الاستفادة منها في الجزائر. المؤتمر الدولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية. ص 03، ص، 09).
15. صالح فتح الرحمن محمد علي. (2012). ادره مخاطر الصكوك الاسلامية بالاشارة للحالة السودانية. المنتجات المالية الاسلامية الخرطوم -السودان). ص. 10.
16. لحسن بودوري. (2013-2014). دكتوراه سياسة الميزانية في علاج العجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس. جامعة محمد خيضر -بسكرة. ص، 114
17. يونس شعيب، المجلد 28، (2014)، دور الصكوك الاسلامية في دعم القطاعات الاقتصادية. مجلة جامعة الأمير عبد القادر، العدد 1 جامعة قسنطينة، ص، 4؛

18. http://www.andi.dz/PDF/loifinance_ar.pdf

19. www.port-mostaganem.dz

8. ملاحق

جدول 1: يمثل تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2013-2018 (الوحدة : الف دينار).

السنة	2013	2014	2015
العجز الموازني	2.755.773.544	3.240.589.366	4.3673300.224
السنة	2016	2017	2018
العجز الموازني	1.954.106.327	343.001.081	140.704.169

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات قوانين المالية الجزائري 2013-2018.

http://www.andi.dz/PDF/loifinance_ar.pdf

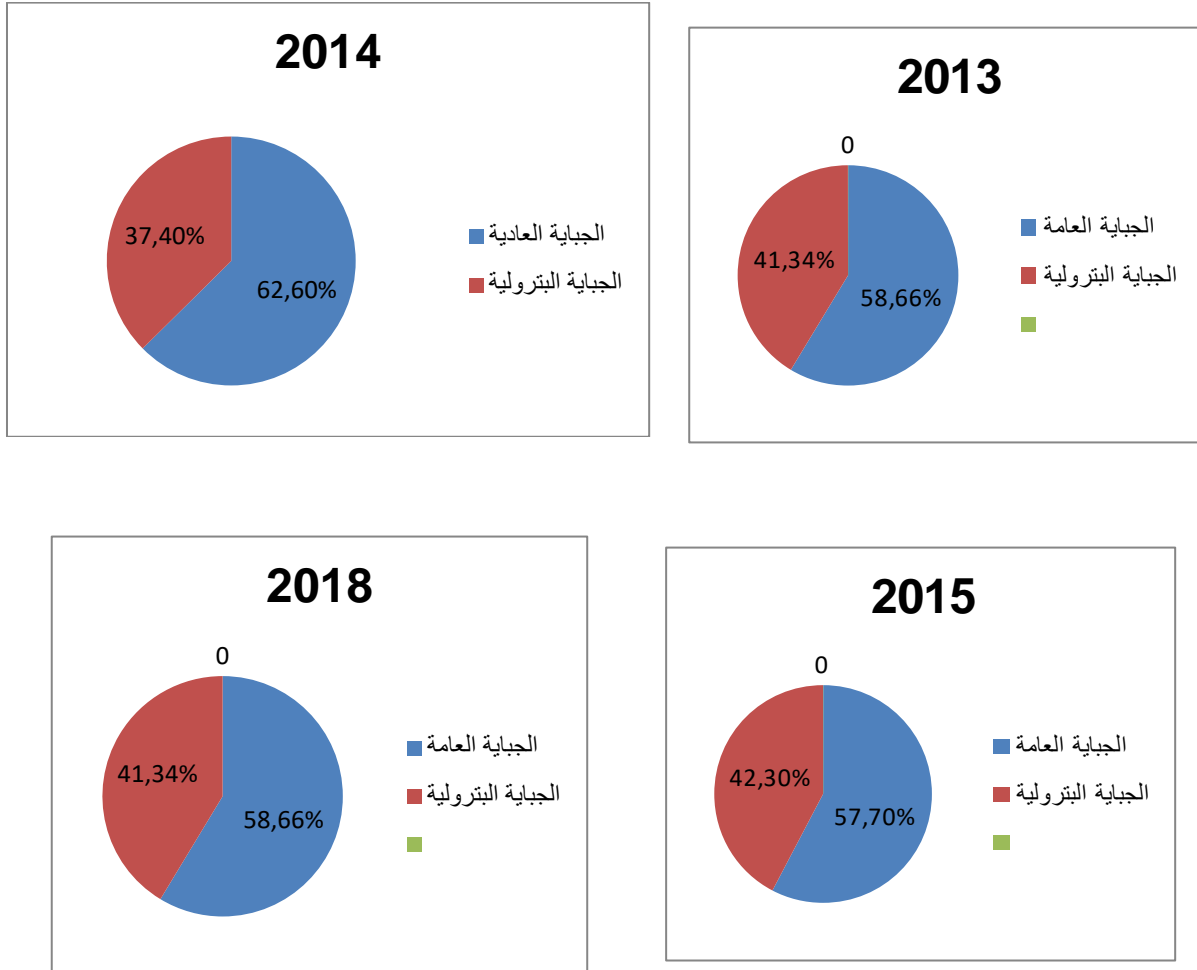
جدول 2: الايرادات العامة في الجزائر خلال 2013-2018.

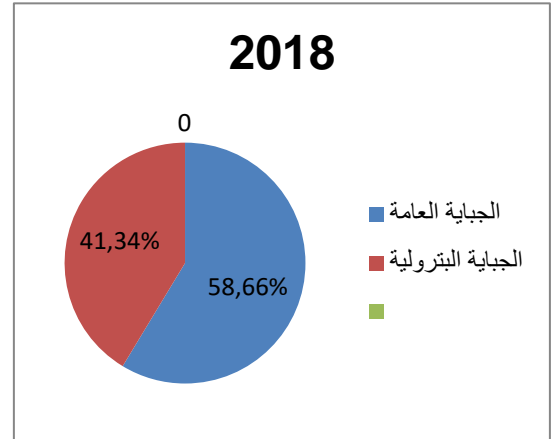
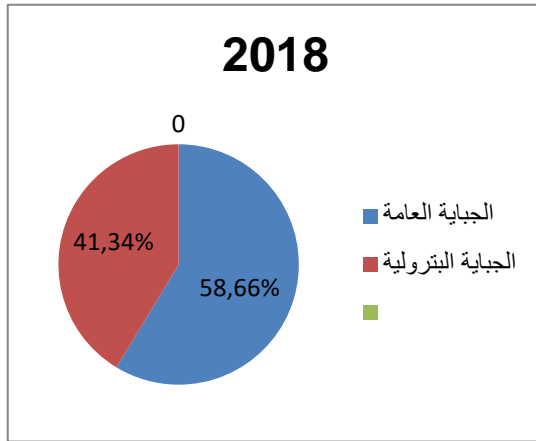
السنة	2013	2014	2015
الايرادات العامة	3.820.000.000	4.218.180.000	4.684.650.000
السنة	2016	2017	2018
الايرادات العامة	4.747.430.000	5.635.514.000	6.714.265.000

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات قوانين المالية الجزائري 2013-2018.

http://www.andi.dz/PDF/loifinance_ar.pdf

شكل 1 : الجباية البترولية كنسبة من اجمالي الايرادات العامة 2013-2018.





المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات قوانين المالية الجزائري 2013 - 2018.

http://www.andi.dz/PDF/loifinance_ar.pdf

جدول 3: الضرائب الغير المباشرة كنسبة من اجمالي الموارد العادية.

السنة	2013	2014	2015
الضرائب الغير مباشرة	1.500.000	3.000.000	4.000.000
اجمالي الموارد العادية	2.204.100.000	2.640.450.000	2.961.710.000
السنة	2016	2017	2018
الضرائب الغير مباشرة	5.000.000	9.563.000	10.000.000
اجمالي الموارد العادية	3.064.880.000	3.435.394.000	3.938.047.000

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات قوانين المالية الجزائري 2013 الى غاية 2018.

http://www.andi.dz/PDF/loifinance_ar.pdf

جدول 4: هيكل النفقات العامة خلال الفترة 2013-2018 (الوحدة: الف دينار)

السنة	2013	2014	2015
نفقات التسيير	4.335.614.484	4.714.452.366	4.972.278.494
نفقات التجهيز	2.240.159.060	2.744.317.600	4.079.671.730
اجمالي الانفاق العام	6.575.773.544	7.458.769.966	9.051.950.224
السنة	2016	2017	2018
نفقات التسيير	4.807.332.000	4.591.841.961	4.584.462.233
نفقات التجهيز	1.894.204.327	1.386.673.120	2.270.506.936
اجمالي الانفاق العام	6.701.536.327	5.978.515.081	6.854.969.169

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات قوانين المالية الجزائري 2013 الى غاية 2018.

http://www.andi.dz/PDF/loifinance_ar.pdf

جدول 5: رسوم اركان وانزال الحاوية

الجمعة في الليل وايام المناسبات	ايام العمل العادية	
6450	4300.00	20 قدم
90.750	6500	40 قدم

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات ادارة ميناء مستغانم.

www.port-mostaganem.dz

جدول 6: تحويل الحاوية من رصيف الى اخر

الجمعة في الليل وايام المناسبات	ايام العمل العادية	
3750	2500	20 قدم
4500	3000	40 قدم

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات ادارة ميناء مستغانم.

www.port-mostaganem.dz

جدول 7: تعريفات فرق العمل

الايام الغير العادية (الجمعة، ايام المناسبات)	الايام العادية	الايام
3400.00	1700.00	تعريفات فرق العمل

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات ادارة ميناء مستغانم.

www.port-mostaganem.dz

جدول 8: رسوم رفع الحاويات

الايام الغير العادية	الايام العادية	الايام
9750	6500	الرفع عن طريق الة Supertaker و الة Spredeen 20 قدم
12000	8000	40 قدم

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات ادارة ميناء مستغانم.

www.port-mostaganem.dz

جدول 9: معالجة الحاويات

الايام الغير العادية	الايام العادية	الايام
----------------------	----------------	--------

4500	3000	حاوية 20 قدم
6000	4000	حاوية 40 قدم

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات ادارة ميناء مستغانم.

www.port-mostaganem.dz

جدول 10: العوائد الاجمالية للميناء:

العوائد على العمليات	
39.482.100.000 دج	عملية انزال واركاب الحاويات
20.104.375.000 دج	تحويل الحاويات
53.080.375.000 دج	رفع الحاويات
25.599.550.000 دج	معالجة الحاوية
1.365.000.000 دج	حراسة الحاويات
139.559.400.000 دج	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معلومات ادارة ميناء مستغانم.

www.port-mostaganem.dz